الآليات الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية: واقع وآفاق

حيدر عمر

أستاذ مساعد "أ"

كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

مقدمة :

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أكبر المشاكل والتحديات الاجتماعية التي تواجه الدول بالنظر إلى انعكاساتها الاقتصادية، السياسية، الأمنية، الاجتماعية والثقافية، وذلك على الرغم من أن هذه الظاهرة ليست بالحدث العرضي أو الجديد، غير أنها بلغت في الوقت الحاضر مستويات عالمية تجاوزت الحدود والحواجز الوطنية، عاصفة في طريقها بكل القوانين والتنظيمات الوطنية والدولية التي تسير حركة تنقل الأشخاص.

كما تفاقمت الأوضاع أيضا بتحول سلوكيات الأفراد الطامحين في الغالب إلى مستقبل وغد أفضل خارج أوطانهم الأصلية لاسيما في الدول المتقدمة، إلى محور نشاطات الجريمة المنظمة التي أدى التطور التكنولوجي إلى تعدد أشكالها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبحت الجزائر بلدا مستهلكا للمخدرات بشتى أنواعها بعدما كانت منطقة عبور فقط لتجارتها غير المشروعة، كما لم تسلم من آفة الهجرة غير الشرعية التي تختفي ورائها

عصابات إجرامية منظمة تستغل فاقة البشر لتحصيل أموال طائلة، ويمكننا أن نورد في هذا المقام المعطيات الآتية للتوضيح أكثر:

- **فالمناطق الإجرامية في الجزائر** تتوزع على ولايات تبسة، باتنة، البليدة، بومرداس، الجزائر العاصمة، مستغانم، وهران، تلمسان وسيدي بلعباس.

- **أما النشاطات الإجرامية المنظمة** فمتواجدة بولايات الوادي، تبسة، بومرداس، الجزائر العاصمة، تيبازة، وهران، تلمسان وبشار.
- **في حين تجارة المخدرات** متمركزة بولايات عنابة، البليدة، بومرداس، الجزائر العاصمة، تيبازة، الشلف، مستغانم، وهران وتلمسان.
- **بينما نشاطات التهريب** تتوزع عبر ولايات الوادي، تبسة، الطارف، بومرداس، تيبازة، تلمسان، بشار وتندوف.
- **أما الهجرة غير الشرعية** فتنشط جماعاتها بولايات إيليزي، ورقلة، تمنراست، تبسة، بشار الجزائر العاصمة، وهران وتلمسان.

أولا- واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

الهجرة في أبسط معانيها حركة انتقال الأشخاص أفرادا وجماعات من نقطة إلى أخرى بحثا عن وضع أفضل سواء اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا أو أمنيا، عرفها البشر منذ غابر الأزمان دون قيود تحد من هذه الحريات إلى غاية بروز القوانين والتنظيمات المحلية والدولية التي كبحت نوعا ما هذه

الحركية من خلال فرض جوازات السفر والتأشيرات سعيا لتنظيم حركة تنقل الأشخاص والممتلكات عبر الحدود.

والهجر لغة من هجر يهجر هجرا وهجرانا، وقال إبن فارس: الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدها على قطيعة وقطع والآخر على شد شيء وربطه. أما الأول الهجر ضد الوصل وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار: تركوا الأولى إلى الثانية. وضبط إبن منظور أيضا بمعنى الخروج من أرض إلى أرض. أما اصطلاحا فهي تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل تنقل سكان من مكان إلى آخر من خلال تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي.

أما الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو السرية فهي نتيجة لدخول أشخاص إلى تراب بلد أو دولة ما دون حيازتهم للوثائق القانونية الضرورية، أو أنهم دخلوه بواسطة وثائق نظامية (التأشيرة) لكنهم لا يغادرونه بعد نهاية مدة صلاحيتها. ونعني بها أيضا أشخاص سمح لهم بالإقامة في بلد معين ويمارسون نشاطات مأجورة دون تصريح أو أنهم يعملون به طبقا لعقد عمل لكنه منتهي الصلاحية. وأيضا أفرادا لم يتمكنوا من تجديد وثيقة الإقامة أوأنهم محل قرار بالمنع من دخول التراب الوطني[1].

في هذا السياق، أصبحت الجزائر منذ حوالي 15 سنة بلد مقصد ومنطقة عبور للهجرة غير الشرعية على حد سواء، حيث يتكون 50% من هؤلاء الرعايا الأجانب من جنسيات إفريقية وأسيوية اخترقوا الحدود الجزائرية عبر

[1] SWADOGO Ram Christophe, **Stratégie de dissuasion de la migration irrégulière,** réunion d'experts sur la coopération en matière de contrôle de la migration irrégulière, préparatoire à la 2ème conférence ministérielle Euro Africaine sur migration et développement, Ouagadougou le 20, 21 et 22 mai 2008, p.3.

مسالك ملتوية لتفادي نقاط المراقبة لاسيما على مستوى الشريط الحدودي البري. وتتفرع هذه الطرق إلى أربع مسالك رئيسة هي[1]:

1. الطريق الممتد من قاو (مالي) إلى عين قزام (الحزائر) مرورا عبر المدينة المالية كيدال،
2. تلك إنطلاقا من قاو بإتجاه برج باجي مختار (الجزائر) مرورا بالمدينة المالية تاسليت،

هذين المسلكين مقصد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول مالي، غامبيا موريتانيا، السنغال، كوت ديفوار، غينيا ونيجيريا.

3. الطريق الممتد من أقاديز (النيجر) نحو عين قزام أوجانت (الجزائر) مرورا عبر المدينة النيجيرية شيرفا،
4. طريق غدامس (ليبيا) باتجاه منطقة برج مسعودة.

أما هذين الأخيرين فمقصد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول النيجر، بوركينافاسو، الكامرون، إثيوبيا، السودان ودول أخرى من شرق إفريقيا وكذا بعض الدول الأسيوية.

وعلى هذا الأساس، تنطلق موجات المهاجرين غير الشرعيين من ثلاث مدن من الجنوب الجزائري هي تمنراست، جانت وأدرار بهدف الالتحاق بثلاث "مدن ملتقى" هي إن أمناس وبشار وورقلة، حيث انطلاقا من هذه الأخيرة يمكن أن تتجه نحو مدن الشمال والسواحل أو التوجه إلى مدن الغرب الجزائري خاصة مغنية ومنها نحو الحدود المغربية.

[1] LABDELAOUI Hocine, **La gestion des frontières en Algérie,** CARIM rapport de recherche 2008/02, p.4.

أما الطرق المنطلقة من إن أمناس فتتجه نحو منطقة برج مسعودة أو نحو ورقلة للالتحاق بالحدود الليبية أو التونسية، في حين تشكل مدينة بشار منطلق المهاجرون غير الشرعيون نحو الحدود المغربية أو نحو الشمال الغربي الجزائري مرورا بمدن عين الصفراء، مشرية وتلمسان للوصول إلى مدينة مغنية.

وللخروج من التراب الجزائري يستعمل المهاجرون غير الشرعيون مسلكين رئيسيين:

- للإلتحاق بليبيا يمرون عبر منطقة برج مسعودة الواقعة على مقربة من مدينة غدامس الليبيا،
- أما اختراق الحدود المغربية فيتم عادة انطلاقا من مدينة مغنية، لكن يمكن أن يتم هذا الأمر عبر مدينة بشار ومنطقة العقيد لطفي على الحدود الجزائرية المغربية القريبة من مدينتي السعيدية والناظور المغربيتين[1].

تجدر الإشارة هنا، إلى أن حالات الهجرة غير الشرعية صنفت من قبل السلطات الجزائرية إلى فئتين: **الأولى** خاصة بالنازحين من دولتي النيجر والمالي الذين أدرجوا ضمن فئة اللاجئين لتتكفل بهم المحافظة السامية للاجئين، أما **الثانية** فتضم المنتمين إلى أكثر من دولة إفريقية ويعتبرون متسللين ومقيمين بطرق غير قانونية وهذا لعوامل عديدة منها عدم استقرار الأنظمة السياسية لبلدانهم، وفي كلتا الحالتين يحفز هؤلاء

[1] LABDELAOUI Hocine, op.cit., p.5.

الرعايا الأجانب أسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أمنية وديموغرافية[1]، يمكن أن نوجزها أساسا في الرغبة في إيجاد حلول للمشاكل اليومية التي يواجهونها في مواطنهم الأصلية والأمل في غذ ومستقبل أفضل في المواطن التي يتجهون إليها من جهة، وإلى الظروف التي توفرها هذه الأخيرة على غرار الأمن وفرص العمل والتكوين.

بالفعل، فالأنظمة السياسية الإفريقية المبنية على الانتماء العرقي والقبلي أسرفت عن بروز صراعات ونزاعات مسلحة سعيا من بعض القوى السياسية إلى تغير الأوضاع القائمة أو كنتيجة لتحول ديمقراطي فاشل. ولم تكن الجزائر بمأمن عن مثل هذه التحولات و"العشرية السوداء" دليل على ذلك.

كما تعرف الدول الإفريقية ظروفا اقتصادية صعبة، دفعت مواطنيها إلى الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، منها: مأزق المديونية الدائم، فشل التجربة الإشتراكية وما تبعه من سوء استغلال لوسائل الإنتاج وسوء تنظيم الهياكل الاقتصادية، التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وتداعيات المشروطية مما أدى إلى انهيار العملات الوطنية، تفاقم التضخم، البطالة، تراجع مستوى الدخل الفردي والقدرة الشرائية والانتشار الواسع لآفة الرشوة، العولمة وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول الإفريقية، الجفاف

[1] DRIOUACH Hicham, **La question de la migration clandestine en Méditerranée : le cas du Maroc,** Casablanca, 13, 14 et 15 juin 2003 Mohamed Khachani président de l'Association Marocaine d'Études et de Recherches sur les Migrations, p.7.

والظروف المناخية الصعبة التي تعيشها معظم الدول الإفريقية من شح المواسم وقلة الأمطار. إلى جانب المشاكل الاجتماعية المتمثلة أساسا في النمو الديموغرافي السريع الذي أدى إلى انخفاض فرص العمل وتفشي البطالة وتدني المستوى المعيشي.

ثانيا- الآليات الجزائرية المعتمدة بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية:

وأمام ارتفاع موجات المهاجرين غير الشرعيين من جهة حيث أشارت التقديرات إلى أن من بين حوالي 30 إلى 35 ألف مهاجر غير شرعي، يكتفي أقل من ثلثهم بالعبور عبر التراب الوطني، في حين يحاول البقية الاستقرار والإقامة في الجزائر، ومن جهة أخرى عقب الأحداث الأليمة التي وقعت سنة 2005 بالمدينة الإسبانية المليلة[1]، عملت السلطات الجزائرية على تشديد سياستها إزاء المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الساحل، وذلك بالرد على هذه الآفة بواسطة تدعيم المراقبة على مستوى الحدود وتطبيق إجراءات الطرد• والإبعاد والسجن.

في نفس الإطار، قامت السلطات الجزائرية بسن عدة قوانين ردعية لمكافحة هذه الظاهرة بدءا بإصدار قوانين أكثر صرامة قصد تدعيم وتعزيز الجهاز القضائي وهذا بتعديل الأمر رقم 211/66 المؤرخ في 1966/07/21

[1] Instrument Européen de voisinage et de partenariat, **Algérie : document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007-2010**, p.13.

• ردت المصالح الأمنية الجزائرية بواسطة عمليات إبعاد على مستوى الحدود، مراقبة الرعايا الأفارقة خاصة توقيف المخالفين وتقديمهم أمام العدالة.

والمرسوم 212/66 المؤرخ في 1966/07/29 المتعلق بتطبيق الأمر رقم 211/66 وقانون رقم 10/81 المؤرخ في 1981/07/11 المتعلق بوضعية الأجانب بالجزائر والمرسوم 510/82 المؤرخ في 1982/12/25 المتعلق بشروط منح رخص العمل المؤقتة للعاملين الأجانب، فقد أصبحت هذه الأحكام القانونية لا تتماشى ولا تساير مع التطور الخطير لهاته الظاهرة.

بالموازاة مع الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تولي السلطات الجزائرية أهمية كبيرة لتطور ظاهرة **الهجرة غير الشرعية من الدخل نحو الخارج** انطلاقا من السواحل الجزائرية، وذلك من خلال دعم مراقبة هذه النقاط وإقامة لجان مشتركة تضم مختلف مصالح قوات البحرية، الشرطة، الدرك الوطني والسلطات المحلية للتكفل بهذه الظاهرة، إلى جانب معالجة حالات المهاجرين الجزائريين الموقوفين في وضعية غير شرعية بدول أخرى، وذلك من خلال عقد اتفاقات عودة وشراكة مع دول أوروبية مثل فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وإنجلترا.

لكن لابد من التنويه إلى أن هذه المهمة ليست بالسهلة بالنظر إلى شساعة الحدود البرية والبحرية الجزائرية، حيث تواجه المصالح المختصة صعوبات جمة في التغطية الأمنية الشاملة نتيجة لتعداد أفرادها وعتادها غير الكافيين من جهة، ومن جهة أخرى نظرا إلى بعض العوامل التي ساهمت في استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية على غرار المسالك الوعرة التي يسلكها المهاجرين الأفارقة "المؤطرين"، إن صح التعبير بجماعات إجرامية على دراية تامة بجغرافية مناطق العبور ودخول التراب الوطني.

إن مهمة مكافحة الهجرة غير الشرعية في شكليها السابقين تقع على عاتق المصالح التالية:

1- **مجموعة حراس الحدود:** حيث تعمل عناصر هذه المصلحة التابعة للدرك الوطني على المداومة في مراقبة الحدود، فهي متواجدة في جميع النقاط الحدودية وتضمن الحراسة الدائمة والتصدي لجميع أشكال التهريب بما في ذلك الهجرة غير الشرعية.

2- **حراس السواحل:** تنحصر مهمة أفراد هذه المصلحة التابعة لوزارة الدفاع الوطني في حراسة الشواطئ والمياه الإقليمية الجزائرية لضبط الأشخاص المتورطين في الهجرة غير الشرعية من خلال توقيف كل المركبات والقوارب وكذا البواخر الأجنبية التي يمكن أن تساهم في هذه النشاطات الإجرامية.

3- **مصالح الشرطة:** تلعب مصالح شرطة الحدود دورا هاما في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال منع الأشخاص من التسلل إلى البواخر وكذا تفتيشها قبل خروجها من الميناء، إلى جانب التحقيق مع الأشخاص المتورطين في هذه الجنحة أو محاولين الشروع في الهجرة غير الشرعية وتقديهم إلى العدالة. كما تقوم من جانب آخر بأخذ فئة الأجانب على عاتقها وتتكفل بمهمة تنفيذ قرارات الطرد والإبعاد الصادرة في حقهم، كما تنسق العمل بين مصالح أمن الولايات والدوائر للتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين والقيام بدوريات مستمرة على محيط الموانئ والمطارات لاستشعار أية حركة مشبوهة والتصدي لها.

يبقى أن نقول أن التصدي لهذه الآفة ينبغي أن يتم وفق نظرة شاملة وعامة من خلال تحليل أسبابها والإمكانيات والوسائل المتاحة لمكافحتها، لذا كان من الضروري التنسيق بين جميع الدول المعنية بهذه الظاهرة لاسيما على ضفتي المتوسط أي سواء دول انطلاق أفواج المهاجرين غير الشرعيين أودول الوجهة أوالمستقبلة لهم.

ثالثا- الشراكة الأوروبية-الجزائرية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية: بين مد وجزر:

إن التعاون الدولي إذا عنصر أساسي وضروري في مجال مكافحة الأشكال والانعكاسات الجسمية للجريمة المنظمة، على اعتبار أنها عابرة للحدود الوطنية وحتى الإقليمية والقارية، فلابد من تضافر جهود الدول في جمع المعلومات واقتفاء آثار الأموال المحصلة من النشاطات الإجرامية على غرار تلك المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، كما أن مرتكبيها قد يكونوا من الأجانب ويهربون إلى دول أخرى، لذلك يجب:

- أن تعتبر الدول أن هناك مصلحة مشتركة فيما بينها في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وبالتالي بذل الجهود بصورة شاملة ومتناسقة ومستمرة لتبادل المعلومات بين الأجهزة المختصة.
- إبرام معاهدات ثنائية أو جماعية لتبادل المساعدات الرسمية في الشؤون الجنائية ونقل الإجراءات وتنفيذ الأحكام بما في ذلك المساعدة في مصادرة الأموال أو الأرباح غير المشروعة وتقصي مصدرها،

- وضع تشريع نموذجي تنهج الدول على منواله لمصادرة عائدات الجريمة المنظمة،
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة الحواجز التي تحول دون تسلل رؤوس الأموال المتأتية من الأنشطة غير المشروعة إلى الأسواق المالية الشرعية والاندماج فيها،
- إبرام معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف لتسليم المجرمين،
- التعاون على الحد من المعاملات المصرفية مجهولة الهوية والعمل أن يتاح حد أدنى من المعلومات عن المعاملات المالية المصرفية الكبرى،
- تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة للدول التي تحتاج إليها ودعم وسائل المراقبة وتسجيل التحركات عبر نقاط الدخول (سواء كانت برية أو جوية أو بحرية)،
- النظر في مد نطاق الاختصاص القضائي ليشمل الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجماعات الإجرامية المنظمة في أعالي البحار وفي المجال الجوي الدولي،
- تشجيع عقد المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تجمع أعضاء سلطات إنفاذ القوانين والادعاء والقضاء لتبادل الإفادة من التجارب والابتكارات المشتركة والخبرات في مجال الإجرام المنظم العابر للحدود،

- إنشاء قواعد للمعلومات تتعلق بإنفاذ القانون وبأموال والمجرمين لكي تزود الحكومات عن القوانين الصادرة والتدابير المتخذة لمكافحة الجريمة المنظمة.

انطلاقا من الاعتبارات السابقة، عقدت الجزائر اتفاقيات مع بعض دول الإتحاد الأوروبي على غرار:

- الإتفاق الجزائري-الإيطالي للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجارة غير المشروعة للمخدرات والمهلوسات والهجرة غير الشرعية، الموقع في الجزائر بتاريخ 1999/11/22،
- معاهدة التعاون مع إسبانيا في مجال الأمن، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الموقع بتاريخ 2008/06/15 بالجزائر،
- المصادقة بتاريخ 2007/12/01 على إتفاق التعاون بين الجزائر وفرنسا في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة الموقع بالجزائر بتاريخ 2003/10/25، حيث أنشئت بمقتضاه ***لجنة مختلطة للتعاون التقني في مجال الأمن ومكافحة الجريمة المنظمة***" التي تجتمع سنويا أو بطلب من أحد الطرفين، بالتناوب بالجزائر أو بفرنسا.

ويرمي الاتفاق الأخير الذي دخل حيز التطبيق بتاريخ 2008/04/01 إلى دعم التعاون في مصلحة الطرفين، وذلك من خلال المساعدة المتبادلة في مجال مكافحة "الجريمة المنظمة الدولية"، التجارة غير المشروعة للمخدرات والمهلوسات، ضد الإرهاب، وضد المخالفات الاقتصادية والمالية لاسيما تبييض الأموال، الهجرة غير الشرعية وغير ذلك من الجرائم التي تدخل في نطاق الجريمة المنظمة.

كما يشير ذات الإنفاق إلى أن الطرفين يلتزمان بتبادل المعلومات المتعلقة بوسائل والأشكال الجديدة للجريمة المنظمة وكذا نتائج الأبحاث الإجرامية والإطلاع على طرق التحقيق ووسائل مكافحة هذه الآفة، علاوة على تبادل الخبراء بغرض تحصيل المعارف المهنية من مستوى عالي.

من جهة أخرى، تجسد التعاون الدولي بين الجزائر وباقي الشركاء الأوروبيين من خلال الاستعانة بالخبراء في تنظيم دورات التكوين المتخصصة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية حيث مكنت هذه السياسة من تبادل الزيارات للموظفين والمسؤولين وتنظيم نشاطات مشتركة مثل المناورات العسكرية الجزائرية-الإيطالية والجزائرية-الفرنسية.

في نفس الإطار خصص الإتحاد الأوروبي في إطار برنامج "MEDA" قروضا لمرافقة ودعم تحديث الشرطة والقضاء والإدارة في الجزائر، حيث على سبيل المثال ارتفعت قيمة دعم الإتحاد الأوروبي الممنوح للشرطة الجزائرية من 50.000.000 أورو في إطار "ميدا 1" إلى 100.000.000 أورو في إطار "ميدا2" [1]، وذلك بهدف المساهمة في التحكم في موجات المهاجرين من خلال تحضير أمثل للشرطة الجزائرية لمراقبة ومكافحة هذه الآفة، لاسيما عبر النشاطات الآتية:

- دعم إنشاء الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية•،

[1] LABDELAOUI Hocine, op.cit., p..26

• نص مرسوم هذا الديوان يتواجد حاليا على مستوى صالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، وستتكفل هذا الجهاز بوضع سياسة وقائية في إطار سياسة مركزية لمكافحة الهجرات غير الشرعية.

- تحيين النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بدخول وإقامة الأجانب في الجزائر ودعم صياغة نص تشريعي حول اللجوء،
- دعم بواسطة التجهيزات (عتاد الكشف عن التزوير في الوثائق الرسمية كجوزات السفر والتأشيرات، التحريات وتحديد الهوية...)،
- دعم التكوين المتواصل (تكوين عناصر الشرطة في ما يخص التقنيات الحديثة في مجال مكافحة الغش وتقنيات الشرطة العلمية المطبقة على مستوى الحدود)،
- تنظيم ملتقيات بصفة منتظمة.

من الجدير بالتذكير في هذا المقام بأن وجهات النظر بين الجزائر وشركائها في الضفة الشمالية للمتوسط تتباين في عدة نقاط لاسيما بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية ويمكن أن نوردها على النحو الآتي:

- هناك شعور بالخوف في أوروبا من الهجرة التي تمس الأمن والاستقرار، الأمر الذي يفسر تطبيقها "للتدابير البوليسية" لمكافحة هذه الظاهرة، وبالتالي منطق أمني محض.
- غلق الحدود الأوروبية دفع بالمهاجرين إلى سلوك سبل أخرى غير مسموح بها.
- من خلال مسار برشلونة طمحت أوروبا إلى التزود بوسائل تقنية حتى يكون بوسعها تقييم حجم الهجرة غير الشرعية، تبادل الضباط، مساعدة الشركاء لتطوير الهياكل الإدارية الملائمة وتقنيات حديثة في مجال مراقبة الحدود،

- كما أشير مجددا من خلال ذات المسار إلى أن الأمر يندرج في إطار محدد وهو التعاون ولا يرمي في أي حال من الأحوال إلى إستراتيجية الانضمام (tout sauf les institutions.)،
- تلتزم بضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية، لكنها تبدي تحفظات حول الطرق والوسائل التي وضعها شركائها الأوروبيون للقيام بهذه السياسة،
- تحبذ الجزائر مقاربة شاملة تستهدف أسباب هذه الهجرة وليس أعراضها[1]، لدى فالمسئولين الجزائريين القائمين على ملف الهجرة غير الشرعية قدموا تحفظات بشأن المقاربة الأوروبية مبنية حول تأمين الحدود وطرح تنمية الدول التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيون وذلك بتحويل أموال المهاجرين المقيمين في الدول الأوروبية (في الإشارة إلى مفهوم التنمية المشتركة)•.
- تذهب المقاربة الجزائرية إلى أبعد من ذلك وتقترح وضع إستراتيجية تنمية دول مصدر هؤلاء المهاجرين بمشاركة البلدان التي يقصدونها•، وفي نفس السياق عبرت عن تحفظها إزاء مقترحات الدول الأوروبية بشأن "إخراج" (externalisation) الحدود الأوروبية، فتح مراكز

[1] BAGHZOUZ Aomar, **L'Algérie face à l'Europe : quelle place dans les dispositif s de coopération en Méditerrané,** Maghreb-Machrek , n°200, été 2009, p.51.

• **Alfred Sauvy** : « si les richesses ne vont pas là où sont les hommes, les hommes vont naturellement là où sont les richesses »

•**Bichar Khader in confluence** : "à défaut d'un développement économique de la rive Sud qui dissuade les candidats à émigration , qui les retienne chez eux, qui leur ôte toute envie de partir, de fuir, on assistera dans les prochaines décennies à une intensification des migrations internes et des flux migratoires vers l'extérieurs »

عبور بالمناطق الحدودية في الدول المغاربية وتدخل "القوة العمومية الأوروبية" في منطقة المغرب العربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

لم تعبر الجزائر بعد عن موقفها إزاء المقترح الأوروبي المتعلق بانضمام دول المغرب العربي إلى الوكالة الأوروبية "FRONTEX"•، في حين صرحت على لسان السفير الجزائري المعتمد ببلجيكا عن رفضها الانضمام في الوقت الحاضر إلى السياسة الجوار الأوروبي وتقترح أن تشرك وسائل مكافحة الهجرة غير الشرعية في جهود مكافحة الإرهاب، شبكات المافيا والتهريب.

خاتمة

اتضح مما سبق، أن لظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعاد خطيرة، لاسيما من خلال نشاطات جماعات الإجرام المنظم والتبعات الأمنية والصحية لهذه الآفة، حيث لم تبقى موجات المهاجرين الأفارقة مثلا منحصرة كما كان في السابق في مناطق الصحراء الجزائرية هروبا من الحروب الأهلية والأوضاع المزرية في أوطانها، بل استقر جزء كبير منهم في المدن الكبرى الجزائرية، أين أصبحوا يمارسون نشاطات تهدد السكينة والصحة العامة والاقتصاد الوطني، على غرار ممارسة الدعارة، تزوير العملة والاحتيال على الأفراد والمؤسسات على حد سواء.

• Agence européenne pour la gestion de coopération opérationnelle aux frontière extérieures des états membres de l'union européenne qui a été institué par le règlement n°2007/2004 du conseil (du26/10/2004, jol349 du 22/11/2004).

كما أنه بالنظر إلى المستويات الأليمة والخطيرة التي بلغتها هذه الظاهرة أصبح من الضروري والأكيد تكثيف الجهود الوطنية والدولية للتقليل من حدتها وانعكاساتها مع المراعاة في نفس الوقت لمبدأ أساسي هو حرية تنقل الأشخاص عبر الحدود، وأن لا يتحول رد الفعل إلى إجراءات أمنية خالصة أو إلى "فوبيا " إزاء كل ما هو أجنبي أو قادم من الضفة الجنوبية للمتوسط، فالظاهرة تتطلب سياسة عامة توازن بين متطلبات دول المقصد وهي أوروبية بالدرجة الأولى ودول المصدر وهي إفريقية بشكل خاص.

على هذا الأساس، وبالنظر إلى تفاقم أوضاع الهجرة غير الشرعية في الجزائر لاسيما الهجرة من الداخل نحو الخارج لشباب جزائري مراهق في كثير من الحالات والتي اصطلح على تسميتها إعلاميا بظاهرة "**الحراقة**"، عملت الجزائر على البحث في الأسباب التي تقف ورائها ومحاولة علاجها من خلال تضافر جهود مختلف المصالح والجهات المعنية، إلى جانب تدارك الفراغ القانوني والنقص في الوسائل والأساليب بالموازاة مع التعاون الدولي في بعض الميادين كما سبق وأن أشرنا إليه، لكن يبقى العمل متواصلا للوصول إلى معالجة شاملة تؤدي إلى درء هذه الآفة في منابعها وانتفاء محفزاتها السياسية والاقتصادية.